١-٥ ان التخطيط الاقليمي للاراضي الفلسطينية سيراعي التوازن في تخصيص واستغلال الاراضي فيما بين الاحتياجات المختلفة للسكن والطرق والصناعة والاراضي الزراعية والاراضي الحرجية والمتنزهات لخدمة المواطنين الفلسطينيين.

١-٦ ان برامج التمويل الخارجي - بشكل هبات او قروض - والمخصصة للزراعة ستراعي قضايا التطور الزراعي، وسوف تبدأ بالابتعاد عن استراتيجيات "البقاء المؤقت"، وستتبنى استراتيجيات خلق الفرص التي تسمح للمزارع الفلسطيني بالاعتماد على نفسه وموارده. وبحيث يمكن معها احداث بعض التغييرات الاجتماعية لصالح عملية "البقاء الدائم والمتجدد". وان مسألة التنسيق الاختياري او المطلوب فيما بين مختلف تلك البرامج ستأخذ بعدا عمليا يخدم المصلحة العامة للقطاع الزراعي وضمن السياسات والخطط التطويرية الموضوعة.

١-٧ ان برامج التطوير الزراعي - سواء تلك المتعلقة بزيادة الرقعة الزراعية او برفع الانتاجية من وحدة المساحة - ترتبط بنوع ملكية الارض وبتحديد العلاقة المتوازنة فيما بين حقوق الملكية من جهة وحقوق الاستغلال من جهة اخرى. وستكون قضية اختيار النظم الاجتماعية الاقتصادية هي العامل الاساسي والاهم لتنظيم المزارعين بشكل ديمقراطي في وحدات زراعية انتاجية مع وضع الخطط الزراعية العامة وتوفير التمويل اللازم والخدمات المساعدة الضرورية.

١-٨ ومع الادراك الكامل باستحالة الفصل بين القضايا السياسية والقضايا الاقتصادية الاجتماعية، وبالرغم من ان برامج التطوير الزراعي قد تحمل في طياتها بذور التغيير الاجتماعي في اتجاه محدد، الا ان الفرضية الاساسية هنا ترتكز على امكانيتين الاولى، امكانية الاخذ بنظام اجتماعي قادر على ان يحل مشكلة الانتاج والتوزيع دون ان يتناقض هذا النظام مع حضارة وقيم ومفاهيم المجتمع. والثانية، امكانية الالتقاء بين مختلف الاطر الاجتماعية / السياسية حول تنسيق - ان لم يكن توحيد - جهودها، وتوزيع الادوار والوظائف فيما بينها بشكل تكاملي خدمة للمجتمع الزراعي الواحد وبمختلف شرائحه.